توجهات التعليم في الجزائر بعد استعادة السيادة الوطنية

د. أحمد تريكي / جامعة طاهري محمد بشار

الملخص:

مع البدايات الأولى لسنوات الاستقلال فرضت الاختيارات التنموية والاديولوجية الثورية نمطا خاصا من التعليم، كانت ترى فيه حلا لمشكلات التعليم وتحقيق التنمية.

لكن بعد البدء في تنفيذ الخطط التنموية تغيرت الأوضاع حيث تبلورت خلالها الأهداف الأساسية للتعليم والتي تمثلت في التعريب وديمقراطية التعليم ومجانيته، والاختيار العلمي والتقني.

إلا أن المؤسسات التعليمية الموروثة عن الاستعمار كانت في الحقيقة مصممة لخدمة الأقلية الأوروبية في المدن الكبرى، ولم تعد قادرة على توفير التعليم لكل الأطفال، خصوصا مع تزايد الهجرة من الريف إلى المدينة بعد الاستقلال. أما ما تم تخصيصه من نصيب للتعليم في الخطط التنموية رغم أهميته لم يكن كافيا. وأن سياسة التعليم منذ السبعينات كانت تركز على الجانب الكمي أما النوعية فكان الاتجه نحوها بطيء.وكل ذلك على الرغم من الاصلاحات التي شهدها النظام التعليمي على كل مستوياته.

Abstract:

From the first years of independence, choices of development and revolutionary ideology imposed a special type of education they saw on it a solution to problems and it can achieve the desired development.

But after the beginning of development plans things have changed and the main aims of education have been clarified; as Arabization, the democratization of education and its gratis and the Technical and scientific choice.

However, institutions of education inherited from colonialism which were at the service of European minority in large cities are not able to provide education for all children, especially with the increasing emigration of population from the countryside to the cities after the independence. While what was destined to teaching as a share of the development plans, despite its importance was not enough.

And the education policy since the 70th centered upon the quantity more than quality. All That despite the educationreformat all levels.

مقدمة:

يعكس التعليم في أي مجتمع ايديولوجيا التنمية الاجتماعية والاقتصادية للطبقة الحاكمة. ولكي يتم فهم التغيرات التي تحدث في الجزائر بعد الاستقلال على مستوى التعليم والتنمية يجب توضيح الظروف التي ورثتها الجزائر عن الاستعمار الفرنسي في المجال الاقتصادي والاجتماعي والتعليمي، وما فرضته تلك الظروف على السلطة الجزائرية من خيارات سياسية واقتصادية.

ففي مجال التعليم بدأ الحديث آنذاك عند استعادة السيادة الوطنية عن تصور التعليم الجزائري. لأنه كان يواجه صعوبات كثيرة

ومتعددة، منها نقص الكفاءات وارتفاع عدد التلاميذ مقابل نقص كبير في هياكل الاستقبال، وضعف الاعداد في البرامج المدرسية التي كانت تفتقد إلى برنامج تعليمي سليم، ومما زاد من تعقيدها نقص التجهيزات البيداغوجية والدراسية، ومعاناتها من هدر كبير في التخطيط والتوجيه والتجهيز.

هذا ومع البدايات الأولى لسنوات الاستقلال فرضت الاختيارات التنموية والايديولوجية الثورية نمطا خاصا من التعليم الذي كانت ترى فيه الحل في القضاء على مشكلات التعليم وتحقيق التنمية وتجسيد أهداف الثورة، مما خلق أشكال جديدة من مشكلات التنمية والتعليم مع مرور السنوات وحدوث تغيرات جديدة على المستوى الاقتصادي والسياسي والاجتماعي. هذا ما تطلب اعادة نظر في الكثير من تلك الخيارات واصلاح التعليم من أجل تدارك أو اللحاق بتلك التحولات.

أولا - مشكلات التعليم في الجزائر بعد الاستقلال.

بعد استعادة السيادة الوطنية وجد التعليم الجزائري نفسه ضمن ظرف ثقافي صعب أو ثنائية لغوية حادة متعايشة في المجتمع الجزائري ولها أصول ثقافية مختلفة، وكذلك ضمن ظرف اقتصادي واجتماعي متدهور عاجز عن السيطرة على سيره وكذلك الحال في المجال السياسي، مما فرض على القيادة تحد من نوع خاص للخروج من الأزمة.

لقد واجه القائمون على الحكم في الجزائر بعد اعلان الاستقلال تحديا خطيرا في قطاع التعليم، حيث بلغت نسبة الأمية بين الشعب 90 بالمئة، خصوصا بعد السياسة التي مارستها منظمة الجيش السري، حيث هدمت وخربت كل المؤسسات الانتاجية والتعليمية، وحرقها الآلات، وذلك من أجل إفشال الثورة في عملية الحكم وقيادة البلاد.

ومما زاد من خطورة الوضع آنذاك، هجرة الأوروبيين الجماعية. فلقد انسحب من الجزائر عدد كبير من رجال التعليم الفرنسيين بصورة جماعية، ففي أول أكتوبر 1962 هاجر نحو(18000) معلم من (23500) "أي بنسبة تقدر بـ 76,59 بالمئة من المعلمين" و(1400) أستاذ من (2000) أي بما يمثل(70) بالمئة[1] من الأساتذة، أما رجال التعليم العالي فلم يبق منهم إلا القليل، وهذا فراغ كبير يصعب تعويضه خصوصا في تلك الفترة التاريخية.

ومن الجدير بالذكر أيضا أن الجزائر وجدت نفسها مقسمة في مجال التعليم إلى جزئين إذ كان هناك تعليم جزائري وطني تابع للدولة الجزائرية من جهة، وتعليم فرنسي أجنبي يشرف عليه المكتب الجامعي الثقافي الفرنسي بالسفارة الفرنسية من جهة أخرى.ومع أن هذا التعليم الفرنسي الأجنبي كان أقل حجما من التعليم الجزائري الوطني، إلا أنه كان يشمل- بعد إعلان الاستقلال- 2000 حجرة دراسية ابتدائية، و60 مؤسسة إعدادية، و05 معاهد للتعليم العالي.[2] وهذا لم يمر بسلام، لأنه بالتأكيد سوف يترك بصمة على تلاميذه في المستقبل بالجزائر المستقلة.

وبالإضافة لما سبق ورثت الجزائر عن الاستعمار الفرنسي وضعا اقتصاديا واجتماعيا متخلفا، فلقد كانت خزائن المال مفّرغة، كما انتشر كل من الأمية، والفقر، والجوع، والأمراض. ولقد قُدرت الأموال التي هربها الأوروبيون بحوالي(20) مليار فرنكر فرنسي، في حين كانت الحاجة الاقتصادية للوطن في مجال الاستثمار تقدر بحوالي: (60) مليار في مجال الزراعة، وبما يتراوح بين 40 و50

مليار في ميدان الصناعة، وبيين 30 و35 مليار في مجال التجارة، وأخيرا ما بين 20و 25 في الميادين الأخرى.[3] هذا بالإضافة إلى ما كانت تعاني منه الجزائر من نقص في المباني المدرسيةإلى درجة اضطرت فيها إلىاستعمال كل ما يمكن أن يصلح كقسم دراسي(كالمقاهي، المطاعم، والمستودعات).

وهكذا فلقد ورثت الجزائر وضعا اقتصاديا يحمل كل التناقضات الجوهرية والتشوهات التي يمكن أن نلخصها فيما يلي:

غادر الجزائر أكثر من5/4 من المستوطنين، الذين كان عدد كبير منهم من ذوي المهارات.[4] ويتضح لنا هذا الأمرر جلياً إذا أشرنا إلى أن95% من المستوطنين الأوروبيين، الذين يمثلون رجال الأعمال والفنيين والإداريين والمعلمين والأطباء والعمال المهرة، غادروا البلاد وأغلقت المصانع والمزارع... مما ترتب عنه بطالة(70%) من السكان.[5]فخسرت الجزائر المهارات المطلوبة لدفع عملية التنمية، وبقية فئة الشعب التي لا تمتلك أصلا مهارة عاطلة عن العمل. ومما زادمن تدهور الوضع، انتقال نسبة من البورجوازية الصغيرة والوسطى من الريف للتمركز في المدن، بهدف اغتنام فرص التسيب والفراغ الناجمين عن هجرة الرأسمالية الاستيطانية للحلول مكانها في القطاعات الانتاجية الحضرية الأكثر مردودية من الانتاج الزراعي. ويضاف إلى ذلك نقص في عدد المعلمين جراء هجرة الفرنسيين، وسوء توزيع المدارس.

وبسبب هذا الوضع المتردي كان على المسؤولين في الجزائر أن يدبروا حلولا عاجلة وسريعة لإلحاق الأعداد المتزايدة من الأطفال بالتعليم، وتوفير الأماكن والأساتذة من أجل التخفيف من حدة الأمية.

ثانيا- التنمية وسياسة التعليم في الجزائر بين 1962- 1990.

لقد كانت استراتيجية التنمية في الجزائر، ذات تطلعات اشتراكية، وكانت تركز أساسا على التصنيع. وكان الهدف وراء هذا التركيز هو خلق فرص عمل جديدة للأعداد المتزايدة من السكان، وارساء الأسس الكفيلة لبناء اقتصاد قوي. كما شكّل التعليم أحد المتغيرات الأساسية نحو تحقيق التنمية المنشودة في جميع البرامج التنموية، فقامت الحكومة الجزائرية بعد الاستقلال بإدراج التعليم ضمن الخطط التنموية، فتبلورت أهداف التعليم منذ البداية، وهي: التعريب، الديمقراطية في التعليم ومجانيته، والاختيار العلمي والتقني.[6] ولكن كان من الصعب جدا توفير تعليم يخدم الأهداف التنموية التي سطرتها الدولة، ذلك لأن المؤسسات التعليمية لم تكن كافية من حيث الكم والنوع خصوصا أمام النمو الديموغرافي المتزايد في مقابل نقص في الاطارات والمعلمين والأجهزة البيداغوجية اللازمة من أجل توفير عمالة ماهرة للعمل في المجال الصناعي الجديد. ويعد هذا إذن من بين أسباب عدم نجاح التجربة الجزائرية في التصنيع، مما أدى في الثمانينات إلى ظهور تناقضات تراكمت طوال تلك الفترة في مجالات عدة أدت إلى أزمة حقيقية.

ولقد فرضت السياسة التعليمية التي شهدتها الجزائر في الفترة من 1962 إلى 1990 عددا غير قليل من المشاكل على النظام التعليمي. ولقد كان بعضها موروثا بالفعل، من زمن السيطرة الأجنبية. إلا أن البعض الآخر، نشأ منذ اللحظة الأولى للاستقلال، مرتبطا وملازما للاختيارات والمناهج السياسية والتنموية، التي تصورت القيادات الحاكمة أنها تفتح الطريق أمام

القضاء على التخلف. فمنذ السنوات الأولى، من بدء سياسة التعليم في الجزائر، بدا فشلها واضحا. وإذا تتبعنا مسار هذه السياسة التعليمية بعد الاستقلال، يظهر عجز التعليم عن حل مشاكل عديدة، كنقص المدارس والمعلمين، والتدني في المستوى التعليمي، وعدم انتشار المدارس في كل مكان.

وعلى هذا الأساس قمنا بتصنيف مراحل سياسة التعليم في الجزائر بين سنة 1962 و1990 إلى ثلاث مراحل رئيسية حسب التغيرات التي كانت تطرأ كما يلي:

1- المرحلة الأولى(1962- 1973):

إن ما تجدر الاشارة إليه في بداية هذه المرحلة الأولى هو أن ميثاق طرابلس، الذي وافق عليه المجلس الوطني للثورة الجزائرية في جوان 1962 كان قد نص على" أن الثقافة الجزائرية سوف تكون ثقافة وطنية وثورية وعلمية، وأن دورها كثقافة وطنية يتمثل، في مرحلة أولى، في إعطاء اللغة العربية، المعبرة الحقيقية عن القيم الثقافية لبلادنا، كرامتها ونجاعتها كلغة حضارية.[7]

وبالتالي فبعد اعلان الاستقلال في الخامس من جويلية 1962، كان على الدولة الجزائرية أن تنظم أول موسم دراسي، بعد شهرين فقط من قيامها. لقد كان التركيز- بطبيعة الحال- على الجانب الكمي بصورة أساسية، أما الجانب النوعي فلم يكن في تلك المرحلة مهما جدافوجهت الجزائر نداءً إلى الدول الصديقة، والشقيقة، والمنظمات الدولية، تطلب المساعدة لإنقاذ ذلك الموسم الدراسي، فاعتذرت فرنسا بدعوى عدم استقرار الأمن، بعد، فوق التراب الجزائري، بينما استجابت اليونسكو بإعلانها عن إقرار مشروع للمساعدة- في هذا الشأن- كما أعلنت مصر عن استعدادها لإرسال(300) خريج أزهري.[8] هذا إلى جانب استدعاء الحكومة الجزائرية لكافة الطلبة- أو معظمهم- الذين كانت جبهة التحرير قد أوفدتهم للدراسة في الخارج. مع العلم بأن عدد الأطفال الذين كانت أعمارهم تتراوح ما بين 6 و12 سنة بلغ في الموسم الدراسي (1962- 1963) (2.480.000)، كما أن نسبة الالتحاق بالمدرسة في بداية تلك المرحلة- وذلك بالنسبة للتعليم الإبتدائي- كانت حوالي 31% في الموسم الدراسي(1966- 1967).[9]مما يعكس حالة من العجز الكبير عن توفير التعليم لجميع الأطفال وكذلك العجز في الموارد المادية والبشرية الموجهة للتعليم.

وهكذا- وعن طريق الإجراءات الاستثنائية التي اتخذتها الجزائر في أول موسم دراسي- تم التحاق 777636 تلميذا بالتعليم الابتدائي، كما أمكن تسجيل 16014 في المرحلة الثانوية، أما في التعليم العالي بلغ عدد الطلبة 3217 طالبا.[10] ومن ثم لم تستطع الحكومة الجزائرية إلحاق جميع الأطفال بالمدارس في أول موسم دراسي بعد الاستقلال، أما في الموسم الذي تلى هذا الموسم الذي تلى هذا الموسم- وهو العام الدراسي(1963- 1964)- فقد أصبح عدد التلاميذ المقيدين في التعليم الابتدائي(1063095)تلميذاً، كما بلغ عدد التلاميذ المسجلين في المتوسط والثانوي بمختلف فروعهما(51014)، وأما في مؤسسات التعليم العالي فقد وصل عدد الطلبة إلى 3493 .[11]وذلك بالرغم من الصعوبات والعراقيل بشتى أنواعها وصولا إلى عدم التحاق معظم البنات بالتعليم مقارنة بالذكور، خصوصا في القرى والمدن الصغرى.

ولكن بعد البدء في تنفيذ الخطط التنموية منذ سنة 1967 وهي سنة بداية تنفيذ الخطة الثلاثية 1967- 1969 تغيرت الأوضاع حيث تبلورت خلالها الأهداف الأساسية للتعليم والتي تمثلت في: التعريب، وديمقراطية التعليم، والإختيار العلمي والتقني، وتنصيب لجنة عليا لاصلاح التعليم، حيث أعادت النظر في محتويات المناهج، وانشاء المعهد التربوي لتأليف الكتب، فضلا عن أن عدد الأطفال المتوقع الحاقهم بالمدرسة- خلال سنوات الخطة الثلاث- قدر بـ(360.000) طفل، أي بعد ما كان هذا العدد في سنة 1966- 1967 يبلغ 1.370.357 سوف يصل بنهاية الخطة إلى 1.840.000 طفل في التعليم الإبتدائي.[12] ولكن في الواقع التحق في العام الدراسي(1969- 1970) 1.689.023 طفل بالتعليم الإبتدائي.[13] ما يدل على أن الالتحاق بالتعليم مازال يعاني عجزا بالرغم من كل الجهود الكبيرة المبذولة إن كان في توفير المدارس أو في المعلمين.

أما الجزء الثاني من هذه المرحلة فيتزامن مع الخطة الرباعية(1970-1973)، وقد عنيت هذه الخطة بقضية تعميم التعليم، إذ نصت هذه الخطة على قبول جميع الأطفال الذين ولدوا سنة 1962. وتعد الخطة استمرارا للخطة الأولى، ومن الجدير بالذكر- في هذا الصدد- أن المتوقع من هذه الخطة كان تحقيق نموا يصل معدله إلى 10% سنويا خلال الفترة التيي تغطيها الخطة، أي استقبال 2.622.000 طفل في السنة الدراسية(1973- 1974) في الإبتدائي.[14] وبذلك يرتفع معدل الالتحاق المدرسي إلى 76% في صفوف الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 6 و14 عاما. أما التعليم الثانوي فقد نصت الخطة على أنه سيستقبل سنويا 40% من تلاميذ السنة النهائية الإبتدائية، وبذلك يرتفع حجمه إلى 420.000 تلميذ بحلول 1973، كما سيرتفع حجم التعليم العالي في السنة نفسها إلى 27000 طالب. ولقد ركزت الخطة- وبصفة خاصة- على أهمية التعليم التقني، وتوجيه التلاميذ إليه بأعداد متزايدة، ومن أجل تحقيق ذلك نصت الخطة على بناء(4000) حجرة دراسية و2000 مسكن سنويا فضلا عن اعداد 24000 معلم خلال مدة الخطة، لمواجهة المتطلبات الجديدة وتحقيق المناصب التي يشغلها الأجانب- كما نصت الخطة أيضا- على اعداد 8000 أستاذ للمتوسط و1000 أستاذ للثانوي.[15] وخصصت هذه الخطة مبلغ 2718 مليون دينار جزائري للتعليم بمختلف مستوياته، ومنها(915) مليونا للابتدائي، (1245) للثانوي، و(510) للتعليم العالي، و(48) مليونا للنظام التربوي، والتوجيه، والبحث والخدمة الاجتماعية. ويخصص جزء من الاستثمار للتجهيز المدرسي ويقدر بأكثر من(80) مليون دينار جزائري.[16] كما تم توجيه التعليم المتوسط ليكون مستقلا بنفسه.

فمن خلال هذه المعطيات- إذن- يتضح لنا أن هذه الخطط كانت تركز على الجوانب المادية والكمية أكثر من تركيزها على نوعية التعليم، بما يتفق ونصوص المواثيق الرسمية (ميثاق الجزائر لسنة 1962) وتوزيع المؤسسات التعليمية بشكل يفيد جميع السكان.وكما هو واضح فإن زيادة أعداد معلمي التعليم الابتدائي تعد ضئيلة عموما خاصة المعلمين الذين يدّرسون باللغة العربية. أما عن تطور أعداد التلاميذ بالمدارس وبالرغم من الجهود المبذولة في مجال الزيادة الكمية فإن نسبة الأمية ظلت عالية في تلك الفترة، هذا بالإضافة إلى اكتظاظ المدارس، وقلتها. وكذلك الحال بالنسبة للتعليم الثانوي حيث كانت الزيادة في أعداد الأساتذة زيادة بطيئة.

لا شك أن أعداد التلاميذ في تلك المرحلة ازدادت، وكذلك الحال بالنسبة للمدرسين، خصوصا في التعليم الابتدائي والمتوسط، أما عن أعداد المدرسين في التعليم الثانوي فقد كانت ضئيلة. وفيما يخص المدارس، فقد كان عدد المدارس الابتدائية في

العام(1962- 1963) يبلغ 4065، ثم انتقل سنة (1971-1972) إلى 65075 أي بارتفاع قدر بـ 60,07%، أما في الثانوي. فقد وصل عدد المدارس الثانوية إلى 379 مدرسة سنة 1962-1963 وبلغ سنة 1972-1973 (540) مدرسة، أما عن التعليم العالي، فمن الجدير بالذكر أن هذا التعليم يتمثل في جامعة الجزائر التي ظلت محافظة على بنياتها المادية والبيداغوجية التي ورثتها عن الاستعمار، وذلك لغاية سنة 1971. هذا، وقد انتقل عدد الطلبة -في هذا التعليم- من 3701 سنة 1962-1963 إلى 19311 سنة 1970-1971 كما انتقل عدد الخرجين من 93 (سنة 1962-1963) إلى 1200 (سنة 1970-1971. أما عن عدد الأساتذة فقدّر (سنة 1970-1971) بـ 1277، وكان بينهم 435 أستاذا جزائريا، بينما كان هذا العدد سنة 1962-1963 يبلغ 380 فقط.[17] فالوجود الجزائري في التعليم كان ضعيفا مقارنة بالأجانب وذلك على كافة المستويات واستمرة لسنوات عديدة خصوصا في التعليم العالي، وتركت هذه الحالة وضعية مشوهة أثرت على التعليم وخريجيه أدت في المستقبل إلى خلق اتجاهات متضاربة حول رسم سياسة تعليم جزائرية وفق ما تم رسمه في المواثيق الرسمية.

وجملة القول -إذن- عن هذه المرحلة أن المؤسسات التعليمية الموروثة عن الاستعمار كانت في الحقيقة مصممة لخدمة الأقلية الأوروبية في المدن الكبرى، ولم تعد قادرة على توفير التعليم لكل الأطفال، خصوصا مع تزايد الهجرة من الريف إلى المدينة بعد الاستقلال. وأن ما تم تخصيصه من نصيب للتعليم في الخطتين، الثلاثية الأولى، والرباعية الأولى رغم أهميته إلا أنه لم يكن كافيا، حيث لم تتمكن المدارس من استيعاب جميع الأطفال، فضلا عن عجزها عن تقديم تعليم ذي نوعية جيدة نتيجة العجز في أعداد المعلمين. والأجهزة البيداغوجية، هذا بالإضافة إلى سؤ توزيع هذه المؤسسات التعليمية بين مختلف المناطق، الأمر الذي يعني استمرار مشاكل التعليم.

2 - المرحلة الثانية (1974 - 1980):

لقد بدأت عملية اصلاح التعليم لإحلال تعليم بدل الذي ورثته الجزائر عن الاستعمار الفرنسي، وشهدت هذه الفترة تنفيذ اصلاح التعليم العالي، وتطوير نظام التعليم الأساسي، وتنظيم التعليم الثانوي، فضلا عن الاصلاح الشامل للمنظومة التربوية الوطنية، وقد شهدت هذه الفترة بداية الخطة الرباعية الثانية (1974- 1977).

وكانت هذه الخطة تهدف إلى زيادة الاهتمام بالتعليم، وتجديد النظام التعليمي الذي أصبح لا يسمح بتحقيق أهداف البلاد، وجعله تعليما لا مركزيا، وادخال المطاعم المدرسية لتقديم تغذية جيدة للتلاميذ الفقراء، كما كانت تهدف -أيضا- إلى تطبيق النظام الداخلي والنصف داخلي.[18] وقد تميزت هذه المرحلة -أيضا- بصدور عدة قرارات على درجة كبيرة من الأهمية، فقد تم صياغة الميثاق الوطني -عام 1976- والذي حدد اتجاه استراتيجية التنمية الاجتماعية والاقتصادية بما في ذلك التعليم، حيث ورد في الميثاق الوطني: أن التربية حجر الزاوية في أي بناء محكم، وهي المنشأ الذي لا بديل عنه للاحساس لدى الإنسان وتكوينه، والقطب المشع للشخصية الجزائرية... ولأن التربية هي القاسم المشترك لمختلف أصناف الثقافة، فلهذا ينبغي أن يكون التعليم موحدا -أي واحدا بالنسبة للجميع- وأن يتم اصلاحه وفقا لمعايير واقعية.[19] كما جاء في المادة (66) من الدستور أن:

لكل مواطن الحق في التعليم، وأن التعليم مجاني واجباري.[20]

بالإضافة إلى ذلك فقد أقّر مجلس الثورة الجزائرية -في فيفري من عام 1975- مشروعا لاصلاح التعليم، يهدف إلى هيكلة التعليم الابتدائي والثانوي بصورة جذرية، وكان المشروع يقوم على التأكيد على ضرورة التعريب، وديمقراطية التعليم، واعطاء العناية الكبرى للعلوم والتكنولوجيا، والاهتمام بمدارس الحضانة ورياض الأطفال.

ولقد بدأ تطبيق الاصلاح -بصورة تجريبية- في أكتوبر سنة 1975 بإنشاء المدارس الأساسية، ذات التسع سنوات، في خمس مؤسسات، وكما بدأ في السنة التالية لها (1976) تعميم التجربة بصورة موسعة.[21] ويمكن اعتبار في هذا المقام سنة 1976 سنة ميلاد المدرسة الجزائرية، حيث تم في نفس السنة تأميم التعليم الحر، وادماجه في التعليم الحكومي. ولعله من الأهمية بمكان أن نشير -في هذا الصدد- إلى أن ثمة اختلافا بين الأهداف المعلنة في المواثيق الرسمية -في هذه المرحلة-، وبين الواقع الموضوعي، خاصة فيما يتعلق بالتعريب، وديمقراطية التعليم، والعدالة في التوزيع.

فبعد أن كان عدد التلاميذ في التعليم الإبتدائي سنة (1972-1973) يبلغ 2206873 تلميذاً، وصل سنة (1979-1980) إلى 3061252 تلميذاً،[22] أما في التعليم المتوسط فقد بلغ العدد سنة (1978-1979) 308725 تلميذاً في الأقسام المعربة، و553957 تلميذاً في الأقسام المزدوجة، أي أن مجموع عدد التلاميذ في التعليم المتوسط قد بلغ 862683 تلميذاً مقابل 38000 سنة 1972-1973، أما في التعليم الثانوي فقد وصل عدد التلاميذ إلى ما يقرب 180000 سنة 1978-1979.[23]

ووصل عدد الطلبة في التعليم العالي إلى 70000 طالب، وبلغت ميزانية الدولة 11%ويعد هذا إرتفاعاً كبيراً في حين لم يتم انجاز إلا 50% من المباني التي نصت على بنائها الخطة الرباعية (1974-1977) وذلك لتزايد عدد الأطفال -في سن التعليم الإلزامي- تبعاً للتزايد المستمر في عدد السكان. وكان يوجد في المدارس الإبتدائية سنة 1979 (6200) حجرة دراسية وأكثر من (88000) مدّرس، كما زاد عدد الخرجين بشكل يلفت الإنتباه، ودخل التعريب في مراحل متعددة من التعليم، فنجد 70% من المدرسين في التعليم الإبتدائي معربين كما كان 50% من تلاميذ التعليم المتوسط والثانوي يتعلمون باللغة العربية. وإذا كان المعلمون الجزائريون يغطون مرحلة التعليم الابتدائي تقريباً، ونسبتهم في التعليم المتوسط مرتفعة، فإن هذه النسبة كانت ضعيفة في التعليم الثانوي والعالي.[24]

وهذا انجاز كبير يشهد عليه التاريخ للقيادة في تلك الفترة التاريخية الحساسة ان كان على المستوى الداخلي حيث التحديات التنموية بجميع أشكالها سواء الموروثة عن الاستعمار أو المتعلقة بالمتطلبات الآنية آن ذاك، أما على المستوى الخارجي فهنك تحديات أمام عمل الجزائر من أجل التخلص من التبعية الاقتصادية والثقافية.

إلا أنه كانت هناك مشكلة في تلك الفترة وهي مشكلة توفير المدرسين والأساتذة. فلقد انسحب بعض الأساتذة الجزائريين أنفسهم من التعليم، حيث غادر التعليم الإبتدائي 5240 معلماً، سنة 1974، وانتسبوا إلى وظائف أخرى. كما انسحب من

التعليم الثانوي 118 أستاذا جزائرياً.[25]

وخلاصة القول، أن سياسة التعليم في تلك الفترة كانت تهتم بالجانب الكمي أيضاً، وقد بدأت تتجه -ببطء- نحو النوعية، وذلك من أجل اللحاق بالتغيرات السريعة التي كانت تتم على المستوى الاقتصادي، كما أن شعارات النصوص والمواثيق والخطط التي كانت تهدف إلى ديمقراطية التعليم لم تتحقق بالشكل المتوقع، وذلك لوضع كل الأطفال في التعليم المجاني بصفة عامة رغم اختلاف مستوياتهم الاجتماعية مما خلق فيما بعد تباعد بين المستويات المادية بين الأسر. هذا، إلى جانب وجود عراقيل عديدة، مثل سؤ توزيع التعليم بين الريف والمدينة وكذلك الخدمات، وحتى بين منطقة وأخرى، فضلا عن عدم كفاية البنية الأساسية.(ففي الخطط الثلاث كان منتظراً أن تشيد 36570 حجرة دراسية، إلا أن ما تم انجازه كان 7000 حجرة فقط.)[26]

3 - المرحلة الثالثة (1980 - 1990).

في هذه المرحلة استمرت سياسة اصلاح التعليم، والواقع أن مشروع الاصلاح الذي تبلورسنة 1973 لم تصدر نصوصه إلا في 1979،[27] وأن تطبيقه الفعلي لم يبدأ إلا في 1980، وينبغي أن نشير -هنا- إلى تغير الإتجاه السياسي والإيديولوجي للقيادة والحكومة الجزائرية، حيث بدأت تتجه نحو الانفتاح والليبرالية، ومن ثم، التحول في مجال التعليم -من جراء هذا التغير الشامل- إلى تعليم متعدد الجوانب.

كما تجدر الإشارة -بهذا الصدد- إلى أن ذلك المشروع لم يكن صدفة، إذ صدر هذا المشروع بقرار سياسي، وهو قرار اللجنة المركزية لحزب جبهة التحرير الجزائرية، الصادر في 30 ديسمبر 1979، والذي يعتبر منذ صدوره المرجع الأساسي لسياسة التعليم في الجزائر خلال الثمانينات.

ففي مجال التعليم الإبتدائي قررت اللجنة الشروع في الاصلاح -في شهر أكتوبر 1980- الذي أقره الميثاق الوطني سنة 1976، والشروع في تعريب التعليم العالي. وبهذا شهد الموسم الدراسي 1980-1981 تطبيق مشروع الاصلاح، المعد منذ سنة 1973، وقد تمتعميم المدرسة الأساسية، والتي تضم التعليم الابتدائي والتعليم المتوسط الذي اختُصر إلى ثلاث سنوات بدلا من أربع.

هذا، وقد كانت التنمية الاقتصادية تتطلب -وبشكل متزايد- عمالة ماهرة، ومن ثم، كان على التعليم أن يتحمل أعباء كثيرة من أجل توفير تلك العمالة، وفي تخصصات متنوعة - علما بأن هذه التخصصات لم يكن النظام التعليمي قد هُيِّء لها بعد، أو لم يُجهز لتوفيرها- أضف إلى ذلك اختيار التكنولوجيا المتطورة، والعامل الديموغرافي. من هنا، أصبح التنسيق بين النظام التعليمي والهيكل الاقتصادي نقطة ارتكاز الخطة الخماسية الأولى (1980-1984).

فكانت سياسة التعليم في هذه الخطة متجهة نحو محاولة الاستجابة للاحتياجات الاجتماعية الأساسية واحتياجات الاقتصاد. كما كان لمحتويات البرامج التعليمية أهداف كتطوير محتوى التعليم، وتعميمه، والقضاء على اللاتوازن الجهوي، وتوحيد التعليم، وتكييف محتويات التعليم بما يتفق والظروف الاقتصادية والاجتماعية عن طريق تطوير تعليم العلوم والتكنولوجيا. وذلك

لن يتم إلا بتطبيق المدرسة الأساسية، والتعليم التقني، وأن يصل معدل الانتقال من الإبتدائي إلى المتوسط -الذي كان سنة 1979 يقدر بـ55% -سنة 1984 إلى 75%،[28] ليصل سنة 1986 في شهر جوان إلى 85%. وكانت تتوقع الخطة أن يصل عدد التلاميذ في التعليم الإبتدائي في العام الدراسي (1984-1985) إلى 3874100 تلميذ بعد ما كان في العام الدراسي (1979-1980) يبلغ 3135200 تلميذ، كما كانت الخطة تتوقع أن ينتقل عدد التلاميذ في التعليم المتوسط من 735300 إلى 1237400 تلميذ، كما كانت تتوقع أن ينتقل عدد التلاميذ في التعليم الثانوي العام من 174700 إلى 263900 تلميذ، وأن ينتقل عددهم في التعليم الثانوي التقني من 17900 تلميذ إلى 67000 تلميذ.[29]

وتوقعت الخطة أن تُطبق المدرسة الأساسية سنواتها التسع في الموسم الدراسي 1989-1990، وأن ينتقل عدد التلاميذ في الأقسام من 55 إلى 46 تلميذ في نهاية الخطة، وأن يصبح معدل عدد الأساتذة بالنسبة لعدد التلاميذ (أستاذ لكل 34 تلميذاً) بعد ما كان في بداية الخطة (أستاذ لكل 36 تلميذاً)، وأما بالنسبة لما يحتاجه التعليم من مدارس ومدرسين خلال فترة تلك الخطة الخمسية فنجد أن الاحتياج إلى الحجرات الدراسية سوف يبلغ سنة 1984 (8400) حجرة منها 27500 حجرة جديدة، كما يصل احتياج التعليم إلى 264 مدرسة ثانوية للتعليم العام -من بينها 79 مدرسة جديدة- وكذلك يصل إلى 67 مدرسة ثانوية تقنية -منها 34 مدرسة جديدة. أما عن التعليم العالي فكان من المتوقع أن يستمر عدد الطلبة في الزيادة ليصل إلى 127000 سنة 1984، بعد ما كان سنة 1979 67000 طالب.[30]

وفيما يخص الميثاق الوطني لسنة 1986 فقد نص على أن التربية والتكوين كمنظومة، تتميز بإجبارية التعليم الأساسي وتعميمه على الأطفال البالغين سن الدراسة، وهذا بفضل المدرسة الأساسية التي أصبحت الأداة المفضلة لتوفير فرص التعليم لجميع الجزائريين.[31]

ولكي تتجاوب المنظومة التربوية مع أهداف الثورة كان يجب عليها أن تولي التكوين الإيديولوجي، والسياسي، والمدني، والديني، والأخلاقي في برامجها الأهمية التي يستحقها -طبقا للاختيارات الكبرى للتشييد الوطني- على أنه لا بد من ملاءمة التكوين السياسي مع الاختيارات الأساسية للثورة، واعداد برامج ملائمة في مختلف مراحل التربية والتعليم والتكوين. وتشكل هذه الجوانب من التعليم محاور هامة من شأنها أن تضمن تكوين الشباب تكوينا مطابقا للقيم الوطنية العربية الإسلامية بصورة تؤكد اختيارات البلاد الأساسية.[32]

كانت هذه كلها أهداف مرغوبة وتم التخطيط لها أما إذا عدنا إلى التطبيق الفعلي الذي حدث على أرض الواقع، نجد أنه قد تم في سنة 1985-1986 تعريب المرحلة المتوسطة، كما بدأ تعريب المرحلة الثانوية بعد ذلك، حيث كان من المنتظر أن يتم تعريبها سنة 1989. وأما على مستوى التعليم العالي فقد أعيدت هيكلته على أساس اللامركزية وحُوّلت الكليات الجامعية إلى معاهد مستقلة (مثل: معهد التاريخ، ومعهد الفيزياء، ومعهد الطب، ومعهد الصيدلة...إلخ). كما بدأ التعريب يأخذ طريقه إلى الأقسام (المفرنسة) في معاهد العلوم الاجتماعية والانسانية -سنة بعد الأخرى- ابتداء من عام (1980-1981)، وقد تخرجت أول دفعة من المعربين سنة 1984.[33] أما في العلوم الدقيقة والتكنولوجيا فمزال التدريس باللغة الفرنسية.

وبالرغم من كل هذه الجهود وما تم تحقيقه من تقدم إلا أن نظام التعليم كان يعاني من اللامساواة في فرص التعليم -بين البنين والبنات، وبين المناطق- أكثر من أي وقت مضى، كما أن الجزأرة -أيضا- لم تتحقق بالشكل الذي كان منتظرا، هذا بالإضافة إلى عدم تحقيق ما رسمته وسطرته الخطة الخماسية الأولى، ففيما يخص الأساتذة الأجانب -في التعليم الثانوي، على سبيل المثال- كان من المقرر أن يبقى 1339 أستاذ سنة 1984، إلا أنه بقي 8188 أستاذاً من المجموع الكلي للأساتذة وقُدّر بـ 16892 أستاذاً.(34) وظهرت خلال هذه المرحلة -بشكل واضح- بطالة المتعلمين من كل المستويات، إذ ارتفع عدد الخرجين من 1244 خريجا سنة (1970-1971) إلى 11713 خريجا سنة (1984-1985).(35) فالملاحظ إذاً هو استمرار المشاكل رغم كل تلك الجهود مما يعكس حالة من الغموض وعدم وضوح الرؤية على مستوى التخطيط والتنفيذ.

وأما بالنسبة للتعليم الإبتدائي فقد كان متوقعا أن يصل عدد التلاميذ سنة 1984-1985 إلى 3874100 تلميذ بينما نجد أن هذا العدد -في نفس السنة- لا يتعدى 3417705 تلميذاً، وكما كان متوقعا أن يصل عدد التلاميذ إلى 67000 تلميذ في الثانوي التقني، في حين وصل -بالفعل- إلى 42577 تلميذ،وأخيرا كان متوقع أن يصل عدد الطلبة سنة 1984 إلى 127000 طالب بينما وصل بالفعل إلى 97000.(36)

وترتبطت تلك النتائج بما حدث في تلك الفترة من تغيراتكبيرة في المجتمع الجزائري، فعلى المستوى الاقتصادي، انخفض سعر البترول وذلك سنة 1986، واتخذت الحكومة من ذلك مبررا لإعادة النظر في المشروع التنموي الاشتراكي كما بدأ -على مستوى الشركات الوطنية -تطبيق ما أطلق عليه البرلمان سنة 1987 "استقلالية الادارة في القطاع العام"، وقد تم اعادة تنظيم القطاع العام، عن طريق الاتجاه نحو خوصصته، هذا، إلى جانب الأزمة الاقتصادية، وانتشار البطالة من جراء ذلك وكذلك الغلاء. وحصلت بعد ذلك أحداث أكتوبر 1988 لتقضي على ما تبقى، تمهيدا للعمل على البدء في تنفيذ المشروع الليبرالي. وما هذا الانفتاح إلا محاولة لتصحيح مسار التنمية ومسار الاقتصاد الجزائريْين المسار الذي كان في فترة السبعينات ركاما من الأخطاء.

خاتمة:

ومما سبق يتبين أن استقلال الجزائر سنة 1962 جاء يحمل ظروفا خطيرة في مجال التعليم ومازال تأثيرها مستمراً، لأن تأثير التعليم يدوم طويلا عبر الأجيال التي تلقته، كما أن الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية الموروثة انعكست أيضا على التعليم فسؤ التغذية والتدهور الصحي الذي كان سائدا انعكس سلبا علي التعليم ناهيك عن افلاس الخزينة في السنوات الأولى من الاستقلال، ومما زاد الوضع سؤاً تلك الهجرة الجماعية للأساتذة والمعلمين وعدم توفر اطارات جزائرية بديلة، وكذلك قلة المدارس والأجهزة المدرسية والبيداغوجية.

وأمام تلك الظروف التربوية والتعليمية المتردية، كان من الضروري ايجاد حلولا جذرية وسريعة لمشكلات التعليم، بهدف الحاق أكبر عدد ممكن من الأطفال بالتعليم، ولقد حاولت الخطط التنموية في كل مرحلة أن تتصدى لتلك المشكلات، فكانت البداية

هي العمل على التخفيف من خطورة الوضع التربوي وفيما بعد التفكير في الاعداد لاصلاح التعليم وفقا لاختيارات وطموحات المجتمع الجزائري.

ومن الجدير بالذكر أن الريف بقي متأخرا في تلك المرحلة، فلم يلتحق كل أطفال الأرياف بالتعليم،والتعليم المتوفر كان رديء لعدم توفر شروط التعلم من معلمين وأجهزة تعليمية.

ثم اتجهت سياسة التعليم بعد ذلك إلى الاصلاح أي محاولة احلال تعليم محل التعليم الموروث عن الاستعمار الفرنسي، وجاء في دستور الجزائر لسنة 1976 أن التعليم مجاني، وهذا تم تطبيقه فعلا في المرحلة الثانية، كما تم فيها أيضا انشاء المدرسة الأساسية التي تجمع المرحلتين الابتدائية والمتوسطة، كما أن سنة 1976 هي سنة التأميمات الوطنية، تأميم التعليم الحر وادماجه في التعليم الحكومي.

وفي المرحلة التي تلت المرحلة السابقة اتجهت التنمية في الجزائر نحو الليبرالية حيث كانت هذه المرحلة بالنسبة للتعليم مرحلة تقييم ومحاولة الاستمرار في الاصلاح بما يخدم الاتجاه نحو الانفتاح. كما بدأ العمل في تعريب التعليم العالي، وتعميم نظام المدرسة الأساسية.ولقد فرض هذا التحول في التنمية أعباء أخرى على التعليم الذي لم يكن جاهزاً لها.

فتلك المراحل التي تم ذكرها بالنسبة لسياسة التعليم في الجزائر كانت تعكس نموذجا وايديولوجيا خاصة بالاتجاه التنموي الاجتماعي والاقتصادي للجزائر.

المراجع:

1-محمد عابد الجابري، السياسة التعليمية في أقطار المغرب العربي،(المغرب، الجزائر، تونس)، الناشر، منتدى الفكر العربي، عمان، الأردن1990، ص..118

2-المرجع السابق، ص..117

3-بن عكي محمد آكلي، ديمقراطية التعليم النظامي في الجزائر خلال الفترة 1962-1984 بين التوقع والانجاز، رسالة ماجستير غير منشورة جامعة الجزائر 1988،ص..130

4-صايغ يوسف عبد الله، اقتصاديات العالم العربي، الجزء الثاني، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط1، 1984، ص..348

5-المرجع السابق، ص..349

6-Necib REDJEM, Industrialisation et système éducatif Algérien, O.P.U. Alger 1986, p.130.

7-وزارة الاعلام والثقافة، النصوص الأساسية لجبهة التحرير الوطنية 1954-1962، مركب الطباعة بالرغاية، الجزائر 1979، ص.ص.94-95.

8-محمد عابد الجابري، مرجع سابق، ص..124

9-Necib REDJEM, op.cit. p.130.

10-محمد عابد الجابري، مرجع سابق، ص..125

11-المرجع السابق، ص..126

12-Necib REDJEM, op.cit. p.130.

13-Ibid, p.130.

14-Ministère de l'enseignement primaire et secondaire, Information statistique année 1975-1976, sous direction des statistiques, Alger, Avril 1976.
15-Ibid, p.130.

16-محمد عابد الجابري، مرجع سابق، ص..132

17-Rapport général,Plan quadriennal 1970-1973, Ed/ populaire de l'armée, Janvier 1970, p.16.
18-Necib REDJEM,op. cit. p.165.

19-جبهة التحرير الوطني، الميثاق الوطني للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية1976، مطبعة المعهد التربوي الوطني، الجزائر 1976، ص.ص.95و.97

20-جبهة التحرير الوطني، دستور الجزائر 1976 للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مطابع المعهد التربوي، الجزائر 1976، ص..30

21-محمد عابد الجابري، مرجع سابق، ص..137

22-Necib REDJEM, op.cit. p.131.

23-محمد عابد الجابري، مرجع سابق، ص..139

24-Résumé du bilan économique et social de la décennie 1967-1978, M.P.A.T. Alger, Mai 1990, p.19.

25-محمد عابد الجابري، مرجع سابق، ص..141

26-NecibREDJEM, op.cit.p.131.

27-محمد عابد الجابري، مرجع سابق، ص..141

28-M.P.A.T. Rapport général du plan quinquennal (1980-1984)p.125.
29-Ibid., p.125.
30-Ibid.,p.136.

31-حزب جبهة التحرير الوطني، الميثاق الوطني 1986، ص..162

32-المرجع السابق، ص..162

33-محمد عابد الجابري، مررجع سابق، ص.ص.143-.144

34-المرجع السابق، ص..144

35-Ministère de l'enseignement supérieur, Bilan des diplômes de l'année(1984-1985)p.3.
36-Ministère de l'enseignement primaire et secondaire,op.cit.